الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المعاصرة ومأزق الخطاب الاسلامي المتشدد

مهدي النجار
كـاتـب

إن الخطاب الإسلامي ينتعش في القرن الحادي والعشرين ويحقق حضورا فعالا كلما تخلص من وضعه كعالة على اجتهاد أسلافه، وكذلك يحقق معاصرته وحداثته كلما استعان بالأدوات المعرفية والاستكشافية، وهي في هذا المجال أدوات التحليل والتفكيك والفحص، وهذا لا يحدث إذا لم تتوفر في آليته الحد الأدنى من العقلانية وهي تحكيم العقل والثقة بأحكامه، والعقلانية أبدا لا تتناقض مع أي معطى من معطيات ثوابته بل العكس فامتداح العقل والدعوة إلى تحكيمه شيء أصيل في حقل الثوابت الإسلامية وليس هناك من سبيل لذلك إلا السبيل الذي يأمر به القران: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"

لا ريب ينبذ السبيل القرآني كل أنواع العنف والإكراه، سواء العنف المادي (القتل، التعذيب، الحبس..الخ) أو الإكراه المعنوي (التشهير، التكفير، تشويه السمعة ... الخ) ويُشرع أبوابا مضيئة وخلاقة أمام فضاءات الحرية والاختيار، لان نماذج الخطابات المعلنة والمخبوءة لتيارات الإسلام التأصيلي المتشدد بما تنطوي عليه من تهديدات واكراهات للبشر أفسدت الكثير من روح الإسلام وجوهره الاختياري، وبسبب انسدادها المعرفي وتماهيها في يوتوبيا سوداء ومذمومة نشطت في استدعاء الماضي بكل جوارحها وغلبت الاحتفال التمجيدي بالتراث على أي اعتبار آخر وبذا موهت الحاضر وأغلقت المستقبل، استدعت آيات السيف والجهاد وشحنات القتل والتكفير، اجتثتها من منابتها التاريخية وظروفها الاجتماعية لتطرحها الآن بطقس روحاني يموه الشباب ويغريهم بالرواح إلى الجنة؟!!

لقد حفرت خطابات التأصيل المتشدد هوة عميقة بينها وبين المعاصرة وذلك بتشديدها على تأسيس مجتمعات فقهية خاضعة لأحكام النقل والتفسير كون هذه الأحكام لا تقبل التغيير أو التعديل ويجب تطبيقها بأكمل وجه وأتمه، وبهذا ألغت في خطاباتها دور العقل ودور السلطات المدنية و ألغت التعددية الدينية والسياسية من منطلق ان الإسلام هو الحل وان قيام حكومة دينية بوسعه تحقيق جنة أرضية.

من جانب آخر فالخطاب الإكراهي للثقافة الإحيائية يعارض بشكل قاطع منظومة الثقافة الغربية الحداثية كالفلسفة والقيم الأخلاقية والحقوق المدنية، بل الحضارة الغربية المعاصرة أحيانا (العلوم التجريبية والتقنية ونمط الحياة (... لأنه يراها جميعا كافرة وغير منسجمة مع الإسلام المحدد تقريبا في الشريعة والفقه ويفصح محمد اركون عن رأيه بهذا الصدد قائلا: "لا مكان تحت الشمس لمن لا يعرف كيف يتأقلم ويقدم شيئاً ما لإنسانية الإنسان وبالتالي فلا مستقبل للخطابات الأصولية المليئة بالاتهامات والغيظ والحقد على العالم الحديث واعتباره أصل الشر والبلاء" إن الخطاب الإسلامي العقلاني يعتمد على إسلام الحرية أو الإسلام الليبرالي كما يسميه رضوان السيد (أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية) هو إسلام العلاقة الطبيعية مع العالم، إسلام المسؤولية والمشاركة والتأثير والتفاعل والعيش المشترك وبناء المستقبل المشترك، هذا الخطاب المتنور قادر على استعادة الإسلام ممن خطفوه ويخطفونه ويشوهونه باستمرار وذلك بعودته الجدلية لدعواته الأصلية وخاصة دعوة الاختيار التي تقوم على مفهوم جوهري رئيس واحد ألا وهو "لا إكراه في الدين ".

إن الفرد واختياراته وحقوقه هو حجر الزاوية في دعوة الاختيار بالضد الواضح والبين من دعوة الاقهار التي تعتمدها الإحيائيات والسلفيات المتشددة، فالخطاب العقلاني إذ يعد العقل هو مناط التكليف والمسؤولية، والعقل يعني في نهاية المطاف حرية الاختيار وتحمل مسؤولياته:

"لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم" البقرة/ ٢٥٦، يعقب المفكر السعودي تركي الحمد شارحاً المعنى بان الاختيار هنا عقلاني، وهو يستلزم الحرية، فمن اختار الرشد فقد فاز بالنعيم ومن اختار الغي فهو إلى الجحيم ولكن كل ذلك خاضع لاختيار الفرد لا أن يكون مفروضا عليه.(مجلة قضايا إسلامية/٢٥ خريف ٢٠٠٣) على أساس تلك الآية القرآنية تتعمق دعوة الاختيار الإنساني ويتوسع توضيحها صراحة ومباشرة في أكثر من نص غير منسوخ بوصف الاختيار حقاً من حقوق الفرد في هذه الدنيا وفي ضوئه يقوم الحساب في الدار الآخرة، وكما يستنتج تركي الحمد: (وإلا فانه لا معنى للحساب والثواب والعقاب حين ينتفي حق الاختيار) يقول الله في كتابه الكريم: "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا افانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" يونس/٩٩ (غير منسوخة) موطن الإثارة في هذه الآية الكريمة بين حرص صاحب الدعوة على نشر الأيمان وغرسه في حياة الناس وبين إرساء الاختيار على صعيد الإيمان في سياق السنة الإلهية، وان ذلك الحرص يصطدم بقضية الاختيار، إلا إننا نلاحظ إن الانحياز الإلهي جاء إلى جانب الاختيار وتأكيده، ويدعم القران الكريم حق الاختيار الإنساني بنصوص عديدة منها قوله: "قل كل يعمل على شاكلته فربكم اعلم بمن هو أهدى سبيلا"الإسراء/٨٤ (شاكلته يعني مذهبه الذي يشاكل حاله)كذلك يقول القران الكريم: "وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" أهل الكهف/ ٢٩,

بمثل هذه التاصيلات يمكن أن يؤصل الخطاب الإسلامي المعاصر لنفسه وبذا يستطيع أن يتحاور مع خطابات العالم الحديث ويتجاوز ذلك النهج الأصولي المتشدد الذي لا يؤمن بغير الشعار التبسيطي: "الإسلام هو الحل" ويزعم انه هو وحده من يمتلك الحق والحقيقة وليس فقط على العالم أن يؤمن به بل أن يتخلى عن ثقافته وينصاع إليه شاء الناس أم أبوا.

الوحدة الوطنية وإشكالية الصراع على السلطة

الدكتور ساجد شرقي
اكاديمي

من المعروف إن كل دولة تتسم بالتعددية السياسة و الاجتماعية، تكون معرضة لتفاقم مشكلة الصراع على السلطة الذي يؤثر سلبا في الوحدة الوطنية و الاستقرار السياسي ما لم يأخذ النظام فيها مسعى جادا لتحقيق أسس راسخة تحول هذه التعددية إلى عامل ربط بين أفراد المجتمع بدلا من تجزئته، وهنا يأتي دور السلطة ومدى كفاءتها والأسس النظرية لبرامجها في إدارة شؤون الحكم، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلطة، السلطة التي ترفع شعار الوحدة الوطنية وتحتكر السلطة، وسلطة تمارس حق الإجبار الشرعي باسم المجتمع وتسيره كوحدة متكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهنا علينا أن نحلل الأداء لكلا المسارين لنتمكن من الإدراك للآثار التي يمكن ان نتلمسها في واقعنا العراقي للوصول إلى الحلول من خلال إمكانية تقييم فعالية كل نوع .

فيما يتعلق في الجانب الأول يقود بالضرورة إلى أن يصبح الولاء للوحدات الصغرى (الطائفة، العشيرة،المذهب ...الخ) اكبر من الولاء للدولة ونظامها السياسي، وهذا بطبيعة الحال يولد نظاماً سياسياً غير قادر على أداء وظائفه وغير قادر على تحقيق الرضا للشرائح الأخرى خارج إطار مجموعة السلطة، مما يقود هذا إلى تناقض وخلل في شرعيته (النظام) وبالتالي تثار القلاقل ضده ومن ثم يتصدع البنيان الاجتماعي خاصة عندما تلجا الهويات الفرعية إلى ممارسة العنف ضد هذه السلطة، وكثيرا من الأحيان تلجا تلك الهويات الفرعية إلى تحويل ولائها عن الدولة أمام سياسة الاحتكار الذي يمارس ضدها لتتحالف مع قوى خارجية لطلب الحماية والدعم ويصبح هناك منفذ للتدخل والسيطرة على مقدرات البلد من خلال دعم تلك الكيانات التي تدين بالولاء لتلك القوى ويصبح هناك تأجيج للعنف المسلح كحالة مستمرة مما يمهد لاندلاع حرب أهلية وبالتالي تهديد السلطة ذاتها وربما تهديد الكيان السياسي للدولة نفسها عندما تصبح هناك مطالب للانفصال، كما في حالة (الفدراليات المذهبية) المطروحة في الساحة العراقية الآن!!.

أما ما يخص المستوى الآخر من السلطة فان القوى السياسية المختلفة تتنازع على تسيير المجتمع وفق ثلاثة مستويات : المستوى الأول هو المستوى السياسي - وهذا يتم من خلال تنافس الأحزاب السياسية ديمقراطيا ويمكن للحزب أو المجموعة التي تتسلم السلطة تمارس القوة بمعنى (إنها تقول أنني امثل الشعب ولا احد يستطيع أن يقول عكس هذا) وهذا إجراء شكلي عند حسم الصراع ليجعل من المعارضة تتراجع إلى الخلف، وربما تلجا إلى تدمير المعارضة بالتفتت والتشتت والإبادة أحيانا، إلا إن هذا الحال غير ناجح وغير ناضج خاصة إذا كانت هناك ظروف موضوعية قد تتضاءل أهميتها بعد زوال تلك الظروف . أما المستوى الثاني فهو المستوى الاقتصادي

-فالاقتصاد هو عصب إدارة المجتمع كون المجتمع لا تديره السياسة فحسب، بل هو أيضا له مصالح مادية وعليه فالقوى السياسية والاجتماعية فيه تدخل حالة صراع اقتصادي، وهنا يتحقق امتزاج الجانب السياسي والاقتصادي، فالسلطة الحاكمة المسيطرة سياسيا عندما لا تستطيع أن تسيطر اقتصاديا سوف يتحقق في ظلها وجود أكثر من سلطة (أي وجود سلطة سياسية توازيها السلطة الاقتصادية) وعليه تضعف ومن ثم تسقط (وتعتبر هذه أزمة عدم التطابق) ومن اجل تجانس المجتمع بشكل طبيعي، لابد من القضاء على السلطة الاقتصادية، وبهذا يجب أن لا تتاح للحكومات المحلية قوة اقتصادية تفسح لها حرية الأداء للدرجة التي تمتزج هذه القوة بفعلها السياسي ومن ثم المنافسة للدولة الاتحادية (المركزية)، التي قد تؤدي إلى عدم قدرة هذه الأخيرة بتنفيذ قراراتها، وهذا ما يفسر (الأداء السياسي للمحافظات الجنوبية وخصوصا محافظة البصرة !!)، وعلية فان الصلاحيات التي يجب أن تعطى للحكومات المحلية هي صلاحيات محددة، لتوزيع الاختصاصات الأساسية لتصريف شؤون المجتمع التي تحتاجها كل محافظة أو إقليم ويترك باقي الصلاحيات للدولة لاتحادية . أما بالنسبة إلى المستوى الأخير أي المستوى الاجتماعي -هنا ينطوي الصراع على القيم والأفكار والمبادئ والأيديولوجيات، فعلى السلطة هنا ان تحسم الصراع لمصلحتها وإلا فان هناك فئة أخرى تتنازع معها وقد تجعل من ولاءات لها بدلا من الولاء للسلطة، ومن هنا تأتي ضرورة تدخل السلطة في حسم الصراع...

من خلال ما تقدم يمكن الوصول إلى رؤية مفادها، إن السلطة الحقيقية هي التي تستطيع حسم الصراع على المستويات الثلاثة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال أجهزة الدولة ومؤسساتها، عن طريق الدستور وتشريع القوانين التي تعد مرجعية القواعد للسلطة السياسية لتسيير شؤون المجتمع، وعلى هذا الأساس فالقانون يحمل الأطر التي تحدد هيكل الوحدة الوطنية كونه يعبر عن الصفة الملائمة لتنظيم العلاقات بين المناطق السكانية في المجتمع، وهو أداة السلطة السياسية ووسيلتها لغرض التنظيم المطلوب تحقيقه على صورة العلاقات بين شرائح المجتمع في إطار الدولة الواحدة، ومن هنا فكلما كان القانون قادراً على التعبير عن النظام الاجتماعي كان قادرا بشكل كبير وفعال على تحقيق أهدافه في فرض الحلول المناسبة والمعالجات الملائمة للشرائح والطبقات المختلفة التي تحدث في إطار القيم وبالتالي تحقيق الاندماج الوطني الشامل في إطار الدولة، والقانون لا يقف على حدود تنظيم الروابط المجتمعية وإنما يقدم الأطر اللازمة لإدامة هذه الروابط وتعزيزهما ويأتي في مقدمة هذه الروابط رابطة المواطنة .

إن الضمانات الدستورية هي التي تعزز هذا الاتجاه في تعزيز الوحدة الوطنية، وبقدر ما يتعلق الأمر بالسلطة السياسية، لابد أن تكون هناك مشاركة سياسية للأقليات في السلطة وتتخذ هذه المشاركة أشكالا عديدة منها المشاركة في صنع القرارات وصياغة السياسة العامة واختيار المسؤولين الحكوميين والتأثير على صنع القرار السياسي من خلال تعبير كل فئة أو طبقة أو جماعة عن مصالحها أو مراقبة فعل الحكومة من خلال قنوات تتيح التقويم والضبط، وبطبيعة الحال ذلك لا يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد على نظام المحاصصة و توزيع مراكز السلطة والمناصب المهمة في الدولة، فهذا النظام يعتبر خطرا على البناء الاجتماعي وعلى ترسيخ التعددية الاجتماعية في الجانب السياسي، ونعتقد فشل نظام المحاصصة في الحفاظ على الوحدة الوطنية أنموذجا ملموسا، وإذا ما استمر الحال كذلك سيهدد كيان الدولة . إن النظام الانتخابي المعتمد يسهم في تكريس الاتجاه نحو المحاصصة وإبعاد الأقليات من المساهمة في صنع القرارات والسياسة، لذا لابد من تغير نظام كهذا واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، والاتجاه نحو الأخذ بالنظام النسبي الكامل بدلا من نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة، التي تركت أثرا سلبيا في الحياة السياسية في المجتمع العراقي، فنحن نعتقد لابد من إيجاد نظام انتخابي بواسطته يحدث توازن بين متطلبات المجتمع السياسي ومتطلبات الكفاءة والخبرة بغض النظر عن الهوية الفرعية التي ينتمي إليها، وبالتالي ربط الفرد (كمواطن) له كامل الحقوق في النظام و (كأنسان) لمقوماته الشخصية وانتماءاته الفرعية، فالفرد (كمواطن) له حقوق وعليه واجبات في إطار الدولة إلى جانب كونه (إنساناً) له حقوق أساسية يتمتع بها ولا يوجد تعارض بين الصفتين طبعا، بمعنى لابد من المساواة بين أعضاء المجتمع السياسي بغض النظر عن الانتماءات الفرعية، فليس من المعقول أن يصنف الفرد وفقا (لانتماءاته المذهبية، العرقية، القومية ... الخ) ونؤ طره بهذا الإطار ونحرمه من حقه في التفكير وتكريس مبادئه قد يرتئي أن تكون خارج هذا الإطار وبالتالي تلغى ممارساته ومهاراته وقابليته ما لم تكون داخل إطار التصنيف !!، فلا بد أن نتيح للفرد حق المشاركة الحقيقية لكونه مواطناً في دولته، وهذا يعزز من ركيزة الوحدة الوطنية ويقلل من حدة التوتر إزاء هوية الأغلبية في المجتمع وبالتالي تزداد ولاءاته للدولة وارتباطه بها، في الوقت الذي يكون فيه متمتعا بحقوقه في العيش وفقا لخصوصية الهوية التي تناسبه.

قراءة أولية في نتائج قبول الجامعات

> في البدء لا بد من تهنئة كل مستحق لقبوله في هذه الكلية أو ذلك المعهد لهذا العام . نتائج القبول في الجامعات هذا العام لا يرقى الشك إليها من الناحية الإلكترونية بعد أن اعتمدت وزارة التعليم العالي برنامجاً الكترونياً متقدماً في الفرز الضوئي ، فإن كان الطالب قد أخطأ أو تعمد في ترتيب اختياراته ليُقبل مثلاً في معهد ناء بدلاً من استحقاق مجموعه للقبول في كلية للزراعة أو الإدارة والاقتصاد أو القانون أو غيرها في إحدى المحافظات الساخنة أو البعيدة عن سكنه فهو يتحمل مسؤولية ذلك.

سرحان محنه
اعلامي

ولما كانت الحياة في بلادنا ما زالت محملة ببعض القلق فقد اختار الكثير من الطلبة القبول الموضعي في محافظاتهم أو (أقاليمهم) مع أن بعضهم لديه مجموع (٧١٨,٨) يؤهله للقبول في كلية الطب بجامعة بغداد (أما كيف أصبح المعدل أكثر من ٧٠٠ مع أن عدد الدروس هو (٧) فالأمر يتصل باللغة الأجنبية المضافة في بعض المدارس والتي يحصل الطالب بها على ١٤ درجة على المجموع كأقصى ما مسموح به فضلاً عن ١٠ درجات عند عدم الرسوب . انحصر القبول هذا العام بين مجموعي (٤٥٠ و ٧٢٠) وكانت من الدقة بحيث أن الحائز على مجموع (٤٤٩,٩) لم يقبل في أية كلية أو معهد في كافة جامعات ومعاهد العراق – باستثناء نتائج القبول في كردستان التي لم تصل أخبارها بعد - وبدقة أكثر فإن أدنى معدل قبل هذا العام في معاهد التعليم العالي كان (٦٤,٢٩) ٪ وقد كانت أعداد المقبولين في هذا المجموع هي فقط ١٢ طالباً كانت من حصة المعهد التقني الزراعي في الحويجة فمبارك لأرض الحويجة الخصبة التي كانت تجهز كل عام جزءاً مهماً من سلة العراق الغذائية، لقد حصل تكالب على جامعات بغداد لم يشهد له التعليم العالي مثيلاً في العراق حتى أن أقل مجموع مقبول في كلية الطب بجامعة بغداد كان ٦٩١,٥ أي بمعدل(٩٨,٧٨) ٪ . لم تكفِ اللطمة الموجعة التي وجهت للطلبة الجادين في العام الماضي عندما أنفلت زمام الأمور في الامتحانات العامة للدراسة الإعدادية و" صار الرد بفلس " كما قلنا في مقال سابق نشر في الصباح لتُضيَّع جهودهم وآمالهم و(يفوز بالمعدل المؤهل للقبول من كان جسوراً) - ونقصد هنا من غير المستحقين طبعاً -، و لم ترد حينها وزارة التربية رسمياً على مقالنا المنشور في عدد جريدة الصباح المرقم ١١٨٤ بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٠٧ تحت عنوان " ارحموا المجتهدين بتدقيق دفاترهم وبصماتهم " سوى أن " السيد سلمان داوود الحافظي " وكّل نفسه في الدفاع عنها لينفي كل ما ذكرناه في المقال ويكذب جميع القلوب المحترقة ووسائل الإعلام وشكاوى المشتكين مدعياً أن غشاً في الإمتحانات العامة لم يجر هذا العام إلا حالات بسيطة متناسياً أن الوزارة كانت قد خلقت دوراً خاصاً ثالثاً للمهجرين المساكين وشملت به أيضاً (الطلبة الغشاشين) الذين حجبت نتائج إمتحانات مدارسهم بالكامل بعد أن إعتبرت أن إمتحانهم الثاني هو إمتحان للدور الأول ليصل الأمر الى خلق دور ثالث . لا نريد التحدث عن أمور أخرى لم يجرؤ أحد –إلا القليل –التحدث عنها حول (البراشيم) و(الرد) وربما تسرب الأسئلة طبقاً لما تناقلته ألسن بعض المدرسين لكن دلائل هذه الكوارث ستتوضح للجميع عندما تفعّل كليات المجموعة الطبية والهندسية والكليات المرموقة التي تحترم تاريخها وجديتها –بأمانة وشرف - اختبارات الكفاءة للطلبة المقبولين فيها طبقاً لنتائج القبول، نقول لم تكف اللطمة الأولى للطلبة الجادين لتوجه اليهم لطمة أخرى هي الأقسى والأمر، تلك هي كارثة أن يقبل بعض من حملة معدل الثمانينات في معهد الطب الفني أو التكنولوجيا في بغداد، ولا نقول كارثة إعتماداً على أخطاء في القبول فقد دققت جيداً في النتائج عبر أكثر من ثلاثة أيام ولم أجد ما يحمّل وزارة التعليم العالي خطأً في برنامج الفرز الإلكتروني الذي إعتمدته هذا العام، ومع أن اعتراضات الطلبة لن تكون مجدية على الإطلاق إلا أنها لم تبدأ بعد، لكن وجه اللطمة له صور مبكرة عدة أحدها مثلاً أن معهد الإدارة في الرصافة (المعروف طوال سنوات خلت أنه معهد ذوي الخمسينات) قبل هذا العام حملة معدل(٤٢ ٧٢.) ٪ ... طبقاً لما نشرته وزارة التعليم العالي في موقعها على الإنترنيت، ليس رغبة في تطويره طبعاً ولا تحفيزاً للدخول اليه (طبعنين) ! لأن المصيبة الأكبر أن بعض أصحاب هذا المعدل هم من خريجي الفرع العلمي !!، وثانيها أن معهد الفنون التطبيقية الذي تعود لسنوات سابقة أن يخرّج عاطلين وعاطلات لم يقبل هو الآخر خريج فرع علمي وبمعدل ٧١ ٪، ولما كان الطالب مرغماً –طبقاً لتعليمات دليل الطالب - أن يكتب (٣٠) كلية، و (٢٠) معهداً في إختياراته (بعضها مناف بالنسبة للطالبات)، فلابد لنا أن نقول : كان الله في عون جماعة الستينات (وتحديداً ٦٤,٢٨٪ فما دون)، والتعازي التعازي لجماعة الخمسينات خاصة إذا علمنا مثلاً أن خريج الفرع العلمي وبمعدل ٧١ ٪ مثلاً قد قبل هذا العام في المعهد الطبي التقني في الكوفة ولم يقبل لا في معهد الإدارة ولا في معهد الفنون التطبيقية . إن جميع ما سنذكره هنا من أمثلة لدينا فيها أدلة قاطعة تحمل إسم الطالب ومعدله والأهم من هذا صحة ترتيبه للاختيار بحيث أنه درج جميع الإختيارات الممكنة لكليات ومعاهد بغداد قبل أن يكتب غيرها في المحافظات الأخرى . لقد إختفت والى غير رجعة جميع (الخمسات) التي كان يضيفها نظام صدام (من قبيل : خمسة يوم النخوة وخمسة الرفيق وخمسة لنوط الشجاعة وخمسة لأصدقاء الريس !! وغيرها لتحل محلها (البراشيم) التي حجبت إسلامنا وقيمنا عندما لم يعتبر أحداً بحقيقة أن الغش هو أقصر طريق للفشل القادم اليه لامحال . أن نتائج مثل هذه ستكشف أعداد الناجحين –وتميط اللثام عن أسرار بعض ذوي المعدلات العالية –الذين إضطروا وزارة التعليم العالي أن ترفع من شأن معهد الإدارة فلا يرضى بمعدل أقل من ٧٢ ٪ للفرع العلمي، لكن ذلك لن يحدث أبداً إن تراخت الجامعات والكليات المرموقة عن إختبارات الكفاءة .. و كان الله في عون العراق على بعض الطلبة الذين تجاوزوا الإعدادية بمعدل جيد وهم لا يجيدون كتابة أسمائهم باللغة الإنجليزية . نتائج هذا العام إضطرت وستضطر الكثير من الطلبة والطالبات الى اللجوء الى إعادة السنة الدراسية ليستفيدوا من فرصة تحسين المعدل أو اللجوء الى الدراسة في الأقسام المسائية لبعض الكليات التي بدت شحيحة و (مقبطة) بعد ظهور النتائج أو البحث عن فرص للدراسة في الكليات الأهلية التي ما زال كثير من دوائر الدولة لا تعترف بها ولا بشهاداتها . ولعلها طرفة نادرة أن يخشى بعض الطلبة تكرار ما حدث لإحدى الطالبات في العام قبل الماضي عندما حصلت على معدل ٧٣ ٪ ليظهر قبولها في كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة بغداد وعندما أعادت السنة الدراسية في العام الماضي حصلت على معدل ٨٢ ٪ ليظهر قبولها هذا العام في نفس كلية الإدارة والإقتصاد !! . وآخر ما نريد تذكير جميع المسؤولين عن قطاع التربية والتعليم به أن أخطاء الضبط في الإمتحانات العامة للعام الماضي قد قادت العملية التربوية الى كوارث في القبول لهذا العام سيدفع العراق ثمنها فيما بعد... فعسى أن تسيطر وزارة التربية على الإمتحانات العامة في العام القادم.. عسى !!. حتى لا يضطر خريج الإعدادية مهما كان معدله لأن يعمل على الرصيف وقديماً قيل: عتهم (....) (نقداً) ..لكنهم راحوا بالإبل"!!.

الهنود ضمن قائمة أغنى أغنياء العالم

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي
البحرين

"هند اليوم غير هند الأمس"، و "هند الغد بالتأكيد ستكون مختلفة عن هند اليوم". بهاتين العبارتين يلخص احد المراقبين الأجانب رؤيته لما تعيشه الهند اليوم من ازدهار اقتصادي ومعدلات نمو متصاعدة وطفرة غير مسبوقة في الأعمال والأنشطة وتراكم الثروات إلى الحد الذي باتت معه الفجوة التي تفصل المستثمرين الهنود عن نظرائهم في الخليج لجهة الاستحواذ على المؤسسات والشركات والمصارف والعقارات الاجنبية تتضاءل يوما بعد يوم على نحو ما أشار إليه صديقنا الأكاديمي الإماراتي د. محمد العسومي في احد مقالاته الأخيرة.

وهذا بطبيعة الحال احد نتائج القرار التاريخي الذي اتخذه رئيس الحكومة الأسبق "ناراسيمها راو" قبل عقد ونصف بتوصية من رئيس الحكومة الحالي "مانموهان سينغ" الذي كان وقتها وزيرا للمالية، حول التخلي عن الاقتصاد المخطط وتبني اقتصاد السوق، الأمر الذي كان إيذانا بالانفتاح الاقتصادي من بعد عقود طويلة من سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية وتقييد الاستثمار والاستيراد والتصدير والتحويلات المالية بحزمة من القيود والموانع البيروقراطية المنيعة على النمط الاشتراكي. وقد جاءت تلك الخطوة انسجاما مع التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في أوائل التسعينات بانهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، وعلاجا لاقتراب البلاد وقتذاك من شفا الإفلاس بفعل تراجع احتياطياتها من العملة الصعبة إلى مستويات متدنية غير مسبوقة. كما أنها أثبتت مدى مرونة السياسة الهندية وقدرتها على الانتقال من خيار إلى آخر بسلاسة بحسب ما تقتضيه الظروف، بمعنى عدم الارتهان كليا لنهج معين وكأنه قدر منزل من السماء

وبدخول الهند عصر الانفتاح واقتصاد السوق، لم يعد هناك من يلقي السؤال التقليدي: لماذا يتفوق الهندي المقيم في بلاد الغرب ويبرز، فيما هو داخل وطنه غير ذلك؟ فلقد اثبت الهنود خلال فترة وجيزة انه حينما يتوفر لهم في وطنهم ما يوفره المهجر الغربي من بيئة تنافسية وفرص متكافئة وحوافز اقتصادية و ظروف عمل واستثمار وكسب غير مقيدة، فإنهم يستطيعون خلق المعجزات. وهكذا شهدت الهند خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ما لم تشهده خلال عقود من الزمن سواء لجهة معدلات النمو أو ارتفاع حجم الصادرات أو انتعاش الأسواق المحلية أو ازدهار قطاع العقارات والإنشاءات أو تعزز مكانة العملة الوطنية أو ارتفاع احتياطي البلاد من العملة الصعبة أو تنامي حجم الاستثمارات الاجنبية. وبطبيعة الحال فان هذه التحولات أفضت إلى جملة من الظواهر من بينها تزايد عدد الهنود الذين تقدر ثرواتهم ببلايين الدولارات، بل احتلالهم الموقع الثالث في قائمة أثرى أثرياء آسيا بعد اليابانيين والهونغكونغيين على التوالي. أما آخر التقارير في هذا السياق فيشير إلى أن المواطن الهندي موكيش أمباني (٥٠ عاما) أطاح بعملاق السوفت وير الأمريكي بيل غيتس وتايكون المال والأعمال المكسيكي كارلوس سليم حلو وحل محلهما على عرش أغنى أغنياء العالم بثروة تقدر بنحو ٦٣,٢ بليون دولار من حصصه في مجموعات ريلاينس الثلاث الصناعية والإنشائية والنفطية، علما بأن للرجل أنشطة كثيرة أخرى. فهو إلى جانب بناء شركته لأكبر مصفاة لتكرير النفط في العالم في ولاية غوجرات، وامتلاكه لشبكة من محطات الوقود يصل عددها إلى نحو ٥٨٠٠ محطة، ودخوله في مشاريع التنقيب عن النفط والغاز في المياه العميقة، يمتلك شركة انفوكوم كبرى شركات الهواتف الخليوية في الهند، ويستثمر في قطاع البيع بالتجزئة من خلال سلسلة من المتاجر الكبرى في المدن الهندية الرئيسية، ويخطط لدخول قطاع الصناعات الدوائية والاستشفاء.إلى جانب أمباني، لكن بثروات بليونية اقل، يبرز قطب صناعة الصلب لاكشمي ميتال الذي يعتبر ثاني اكبر مستثمر في هذه الصناعة على مستوى العالم بدليل امتلاكه لمصانع للصلب في جمهورية التشيك وجنوب أفريقيا، فضلا عن حصص معتبرة في شركات أمريكية ومكسيكية وفرنسية وألمانية ورومانية وكازاخية تقدر قيمتها الإجمالية بنحو ٥٢ بليون دولار، ثم يأتي بعده البليونير المسلم عظيم هاشم بريمجي الذي جمع ثروته من العمل في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات عبر شركته المعروفة باسم ويبرو. ومن الأسماء الأخرى كومارامانغالام بيرلا الذي صعد من خلال الاستثمار في صناعة النحاس والاسمنت والإنشاءات الهندسية، وادي غودريج الذي ينشط في قطاعات متنوعة تمتد من صناعة الأقفال والأثاث والصابون إلى صناعة البرمجيات وقطاع الخدمات الطبية، ناهيك عن عائلة تاتا المعروفة باستثماراتها الضخمة في صناعة النسيج والمركبات والآلات الثقيلة والفندقة.

وإذا سلمنا بمقولة أن ما تشهده الهند من طفرة اقتصادية قد جعلت الأغنياء أكثر ثراء، فان ما هو قابل للجدل القول بأن الطفرة المذكورة قد زادت الفقراء فقرا على نحو ما يردده البعض من أنصار التخطيط المركزي. صحيح أن نحو ٤٥٠ مليون مواطن هندي لا يحصلون إلا على دولار واحد في اليوم طبقا لآخر تقرير صادر عن البنك الدولي، إلا أن الصحيح أيضا هو أن سنوات النمو والازدهار الاقتصادي قد رفعت الملايين من خانة الطبقة الفقيرة إلى خانة الطبقة المتوسطة لتصبح الهند صاحبة اكبر طبقة متوسطة في العالم بعدد يزيد عن ٢٠٠ مليون نسمة أو ما يعادل أكثر من خمس سكان البلاد.

وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأن تعاظم ثروة الأغنياء في الهند صحبها ازدياد في حجم الاستثمارات الداخلية واتساع في الأنشطة والمشاريع القديمة والجديدة، الأمر الذي انعكس إيجابا على حركة المشتريات الداخلية وسوق التوظيف ومعدلات الأجور وازدهار قطاع الخدمات وفرص التدريب، وهذا أدى بدوره إلى تحسن المستويات المعيشية للملايين من الهنود وزيادة قدراتهم الانفاقية وبالتالي تبدل أوضاعهم من حال إلى حال بما في ذلك قدرتهم على توفير تعليم عصري أفضل لأبنائهم. وبالمثل فقد كانت للظاهرة المذكورة انعكاسات ايجابية على إيرادات الدولة المتأتية من الضرائب والرسوم، وبما جعلها في وضع أفضل لجهة تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة لقطاع أوسع من المواطنين، وان كانت تلك الخدمات عاجزة حتى الآن عن الوصول إلى مستوياتها المعروفة في الدول الصناعية كما ونوعا. غير أن هذا لا يعني أن البلاد لا تعاني من بعض الاختناقات والظواهر السلبية الناشئة من الطفرة الاقتصادية المشار إليها. إذ انه من الطبيعي حدوث مثل تلك السلبيات في غمرة التحولات الكبرى واكتواء المجموعات المهمشة والضعيفة بنارها، وهذا ما تحاول حكومة حزب المؤتمر الحالية معالجتها بحزمة من القوانين والإجراءات والسياسات الاجتماعية، خاصة ان هذا الحزب عرف تاريخيا بانحيازه إلى جموع الفقراء والمستضعفين. من هذه السياسات محاولة إعادة توزيع الأراضي واستصلاحها وزيادة إنتاجيتها كوسيلة لتأمين معيشة مئات الملايين من الفقراء القاطنين في الأرياف وبالتالي إبعاد شبح الفقر عنهم. حيث أشارت دراسة وضعتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية مؤخرا أن إعادة توزيع نسبة ٥ بالمئة من الأراضي في الهند، معطوفة على تمكين المزارعين من مصادر جيدة للري، بامكانها تخفيض معدلات الفقر بنسبة ٣٠ بالمئة عن مستواها الحالي.